

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس (بين التهويد العمراني والعزل السياسي)



د/ عبد الناصر قاسم الفراء (*)

الملخص:

تعاين المدينة المقدسة، العاصمة الفلسطينية المحتلة، أوضاعاً مزرية وبائسة، جراء الفساد والإفساد المتواصل للسياسة الإرهابية الإسرائيلية، المتمثلة في مربع استعماري واحد و متكامل هو: التهويد والصهيونة والعبرنة والأسرلة، حيث يدعي الكيان الصهيوني أن القدس عاصمة أبدية له، وما تتبع ذلك من التهويد العمراني، والعزل السياسي الشامل لها عن بقية المحافظات والمدن الفلسطينية وما تلاها من العزل السياسي الإقليمي والدولي عن العالم .

وقد توصلت نتائج البحث الحالي إلى أن القدس في هذه الأيام على أبواب منعطف تاريخي متمثل في التخطيط اليهودي لتغيير المعالم العمرانية للمسجد الأقصى المبارك، وفق العقلية التدميرية الصهيونية بما تشتمل عليه من: استمرارية سياسة التهويد العمراني لمدينة القدس، ومصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان اليهودي، وطرد وتهجير الفلسطينيين، وسن وإصدار

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك - كلية التربية - جامعة القدس المفتوحة - غزة - فلسطين.

القوانين العنصرية عبر الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، والإلحاق المحلي بإدارة بلدية القدس المحتلة.

كما أوضحت نتائج البحث الحالي خطورة العزل السياسي لمدينة القدس من خلال مواصلة رعاية الجدار اليهودي العازل لفصل القدس عن الضفة الغربية، وإجبار الفلسطينيين على حيازة الهوية والجنسية الإسرائيلية، وتوسيع حدود المدينة المقدسة (القدس الكبرى)، وعقدة حل قضية القدس المستعصية بالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).

وبيّنت النتائج بأنه لا بد من التأكيد، بأن الشعب الفلسطيني لا زال ينظر لمدينة القدس باعتبارها قلب الأمة، كمدينة عالمية مقدسة بمنظير دينية إسلامية، ودينية نصرانية، وسياسية واقتصادية ومدنية وحضارية شاملة، ولا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال، وإن المعتقدين بأن سياسة التهويد والاستيطان التي تقوم بها حالياً سلطات الاحتلال والتي تهدف إلى تغيير معالم القدس، وفرض سياسة الأمر الواقع هم مخطئون لأن القدس عربية إسلامية وستبقى كذلك حتى قيام الساعة.

وخلص البحث بأنه لا بد من بذل الجهود السياسية للتصدي للممارسات والإجراءات الإسرائيلية، ويكون ذلك من خلال إرادة فلسطينية وعربية واضحة تسير في اتجاه الضغط على المجتمع الدولي من أجل إنجاح العملية السلمية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني المرابط فوق ثرى الوطن، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإعلامياً، لبلوغ الأمان وتحقيق الآمال المنتظرة ولو بعد حين، ولكن في ظل الخيارات الاستراتيجية الثلاثة معاً دون تفريق بينها وهي : العسكرية والشعبية والسياسية.

مقدمة :

تعتبر مدينة القدس الشريف في الأرض الكنعانية المقدسة، مدينة عربية إسلامية فلسطينية بامتياز، وهي حاضرة فلسطين الإستراتيجية السياسية والحضارية والدينية عبر التاريخ الإنساني، والقدس عامة والمسجد الأقصى المبارك خاصة، لهما أهمية بارزة في العقيدة الإسلامية، وبالتالي لهما مكانة مميزة لدى ١.٧ مليار نسمة هم عدد المسلمين في جميع أرجاء الكرة الأرضية من أصل أكثر من ٧ مليارات نسمة في الكرة الأرضية.

وتتبع أهمية بيت المقدس؛ القدس الشريف - التي يطلق عليها اليهود أورشليم؛ وأورشليم كلمة تعود للغة الكلدانية؛ ففي اللغة الكلدانية كلمة أور تعني مدينة وشليم أي سالم بمعنى سلام، رغم أن البعض من العرب والمسلمين يعتقد أنها كلمة عبرية - من كونها تحتضن المسجد الأقصى المبارك، بالأرض المقدسة أو المباركة ربانيا، من صلب العقيدة الإسلامية، بإعتبارها تضم : أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى ومعراج رسول الله المصطفى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، من الأرض إلى السماوات العلى، وإمامته لجميع الأنبياء والمرسلين بالمسجد الأقصى المبارك، عندما فرضت الصلوات الإسلامية الخمس كركن أساسي من أركان الإسلام الخمسة. فالقدس العربية المسلمة هي بوابة الأرض إلى السماء، في ربط إلهي بين أرض الإسراء والمعراج الجنوبية (المسجد الحرام في مكة المكرمة بالديار الحجازية) والشمالية (المسجد الأقصى في بيت المقدس بفلسطين المباركة). وينتظر المسلمون في فلسطين والعالم، زمان إنشاء الخلافة الإسلامية بعاصمة بيت المقدس ، بمركزها المسجد الأقصى المبارك كما ورد بالبشرى النبوية الخالدة .

وكذلك تعتبر القدس أرض المحشر والمنشر يوم الحساب بين الخلائق في (يوم الدين) وهو يوم القيامة، ويشكل سكان القدس العرب (المسلمين والنصارى) الآن، من مجمل عدد السكان نحو ٣٤ % وهناك خطة لإنقاص هذه النسبة إلى ١٢ % ضمن خطة صهيونية معاصرة، وقد احتلت منظمة الهاغاناة الصهيونية (اليهودية) الجزء الغربي من مدينة القدس عام ١٩٤٨ ، من ضمن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، وسياسياً وتاريخياً وجغرافياً خضعت فلسطين عامة، والقدس خاصة لعدة احتلالات أجنبية من آسيا وأوروبا وإفريقيا ، فهيمنت قوى الامبريالية عبر التاريخ البشري على المدينة المقدسة، وخاصة الاحتلال الروماني واليوناني والفارسي والصليبي، وغيرها من بقية المدن الكنعانية الفلسطينية، وآخر هذه الاحتلالات هو الاحتلال الصهيوني الراهن، الذي جاء كاستيطان تبديلي، كاستعمار سياسي وعسكري وديني من شتى بقاع العالم بتركيز من الصهيونية العالمية ذات النشأة الأوروبية.

ومنذ أن قامت إسرائيل باحتلال بقية أرجاء فلسطين ومن بينها القدس الشرقية بما فيها المسجد الأقصى المبارك عام ١٩٦٧م، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، ويبلغ عدد سكان القدس المحتلة الاجمالي : ٧٧٤ ألف شخص ، منهم ٤٨٨ ألف مستوطن يهودي (٦٣ %) ، و ٢٦١ ألف مسلم (٣٤ %) ، و ١٥ ألف مسيحي (٢ %) وفقا لأرقام الجهاز المركزي الإحصائي العبري .

وكان الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف اليهود الأساسي تجاه مدينة القدس. فتارة يتم تهويد المدينة عرانياً، وتارة أخرى سكانياً، وذلك ليتم طمس كل ما هو فلسطيني في هذه المدينة المقدسة.

وظهر الاستيطان الصهيوني في فلسطين عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراض مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم والقضاء على وجودهم، فالاستعمار الاستيطاني اليهودي قام على أسس استعمارية وعنصرية تخالف مبادئ القانون الدولي والعهود والمواثيق والاتفاقات الدولية. وبعد أن تعرضت القدس الشريف، للضم الصهيوني كعاصمة أبدية موحدة للكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة ، تتبع ذلك العزل السياسي الشامل عن بقية المحافظات والمدن الفلسطينية وما تلاها من العزل السياسي الإقليمي والدولي عن العالم .

وعندما قامت انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠م، ازدادت عمليات التوسع الاستيطاني في القدس بهدف تطويقها واحكام العزلة السياسية والاجتماعية على سكانها الفلسطينيين لاجبارهم على ترك المدينة باستخدام كافة الوسائل، والتي جعلت هؤلاء السكان يتمسكون بالبقاء فيها رغم كل الوسائل القمعية والمصادرات حتى الآن. لعل كل ما سبق يلخص جملة قالها ثيودور هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية: "إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً فيها لدى اليهود، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون".

وتتكاالب السلطات الصهيونية الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، بأذرعها في داخل فلسطين وخارجها، في الاستيلاء على فلسطين عامة، والقدس خاصة، بشتى الطرق والسبل الخبيثة بدعم مالي سنوي ضخم . وقد تجاهلت وأهملت اتفاقية السلام الفلسطينية الصهيونية برعاية أمريكية وأوروبية وعربية القدس في الحل الجزئي المرحلي عام ١٩٩٣م، ولم تفلح المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني في إخراج القدس من براثن الاحتلال الصهيوني حتى الآن (نهاية سبتمبر ٢٠١٤ م).

مشكلة البحث :

تتركز السياسة الإسرائيلية في القدس الشرقية على تهويدها ولفها بالمستوطنات والجدار العازل، وبهذا فإن هذه السياسة تشكل أكبر خطر يهدد عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث أن إسرائيل تقوم منذ احتلالها للقدس الشرقية عام ١٩٦٧ بإتباع سياسة التهويد وبناء المستوطنات ومصادرة أراضي الدولة وأراضي الغائبين وهدم البيوت وتهجير أهلها، والغرض من هذه السياسة هو طمس الهوية الفلسطينية وطمس الآثار الفلسطينية وإنكار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه وحرمانه من إقامة دولته المستقلة التي نص عليها قرار التقسيم رقم "١٨١" الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

وإن سياسة إسرائيل اتجاه القدس والقضية الفلسطينية، تخالف قرارات الأمم المتحدة وقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى الرغم من تكرار المطالبة الدولية لإسرائيل بالالتزام بأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، إلّا أن إسرائيل رفضت كل الاتفاقيات والقوانين الدولية وأصرّت على الاستمرار في سياسة التهويد والضم والإبعاد، وكأن قرار قبولها عضواً في

الأمم المتحدة لم ينص على ضرورة التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها والاتفاقيات الدولية التي وافقت ووقعت عليها.

وتتحدد مشكلة البحث بمحاولات دولة الكيان الإسرائيلي التي لم تتوقف عن تهويد القدس منذ أن احتلتها عام ١٩٦٧، دون أي اكتراث لقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، والكشف عن سياسات وممارسات إسرائيل تجاه مدينة القدس، وأثر ذلك على تهويدها وعزلها سياسياً.

أهداف البحث:

يهدف البحث حول تتبع سياسات وممارسات إسرائيل تجاه مدينة القدس المحتلة، حيث أن الأمر يتطلب الكشف عن تلك السياسات والممارسات بالمزيد من الأبحاث القانونية والتحليلية خاصة فيما يتعلق بالتهويد العمراني من خلال ممارسات إسرائيل والتي عملت على هدم البيوت التي تعود ملكيتها للمقدسيين؛ بهدف إجبارهم على ترك القدس والهجرة خارجها، سواء إلى الضفة الغربية أو إلى الدول العربية المختلفة، إلى جانب عدم إعطاء تصاريح لبناء البيوت، أو فرض ضريبة كبيرة على التصاريح الممنوحة للبناء؛ والتي نتج عنه بناء كثير من البيوت بدون ترخيص مما قد يعرضها في أي لحظة للهدم.

كما يهدف البحث للكشف عن العزل السياسي للمدينة عن غيرها من باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية كبيرة، حتى يساهم ذلك في تنفيذ القرارات الأممية وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، بعيداً عن ما تقوم به إسرائيل من طمس لهوية الشعب الفلسطيني وطمس التراث الإسلامي

في المدينة، وعدم تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أهمية البحث:

يُفيد هذا البحث المفاوض الفلسطيني والمتخصص والباحث والدارس وجمهور العامة في الاطلاع والتعرف على اجراءات حكومات دولة الكيان الإسرائيلي اتجاه مدينة القدس المحتلة، وما ينتج عن هذه الممارسات من التهويد العمراني للمدينة وعزلها سياسياً، ورفضها لقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني بما تمارسه على ارض الواقع، إضافة إلى أن تحليل هذه القرارات وقواعد القانون الدولي تكون عوناً لدائرة المفاوضات الفلسطينية لمواجهة التعنت الإسرائيلي تجاه مدينة القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج التاريخي والقانوني القائمان على التحليل والتأصيل للإجراءات الإدارية الإسرائيلية وقرارات الأمم المتحدة في محاولة لفهم أبعادها، واستجلاء الملامح والجوانب المختلفة لمشكلة البحث والمتمثلة في سياسات وممارسات إسرائيل تجاه مدينة القدس، وأثر ذلك على تهويدها وعزلها سياسياً، وعدم التزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

المحور الأول

الإجراءات الإسرائيلية الإدارية والتشريعية

لاستيطان ولضم مدينة القدس

نجحت إسرائيل عام ١٩٦٧م في احتلال الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وقطاع غزة، ومنذ اللحظة الأولى لهذا الاحتلال أصدر عدداً من

فكر وإبداع

التشريعات والإجراءات الإدارية لاستيطان ولضم المدينة، ففي ١٩٦٧/٦/٢٧م أصدرت الكنيست الإسرائيلي قراراً على شكل إضافة إلى قانون إسرائيلي أُطلق عليه اسم "مرسوم القانون والإدارة لسنة ١٩٤٨م" وقد خُولت بموجبه حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى أراضي إسرائيل (الخطيب، ١٩٧٠، ١٢٠).

وفي ١٩٦٧/٦/٢٨م أصدر سكرتير حكومة إسرائيل أمراً أُطلق عليه اسم "أمر القانون والنظام رقم ١- لسنة ١٩٦٧م" أعلن فيه أن مساحة أرض إسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر خاضعة لمرسوم قانون وإدارة الدولة الإسرائيلية، وقد ضم هذا الجدول تنظيم منطقة مدينة القدس التي كانت تقع تحت الحكم العربي الأردني؛ وهي تقع ما بين المطار وقرية "قلنديا" شمالاً، وحدود الهدنة غرباً، وقرى "صور باهر" و"بيت صفا" جنوباً، وقرى "الطور" و"العيسوية" و"عناتا" و"الرام" شرقاً، ويقطنها حوالي مائة ألف من السكان العرب (النايلسي، ١٩٧٥، ٢٠٨).

وفي ١٩٦٧/٦/٢٨م أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي أمراً ينص على توسيع منطقة القدس لتشمل منطقة القدس التي حددت بالجدول الذي سبقت الإشارة إليه.

وفي ١٩٦٧/٦/٢٩م، أصدرت حكومة الاحتلال أمراً بحل مجلس أمانة القدس العربي المنتخب، ومصادرة سجلات أملاكه المنقولة وغير المنقولة، وطرد أمين القدس من عمله، وإحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القدس الإسرائيلية، وإلغاء القوانين الأردنية واستبدالها بالقوانين

الإسرائيلية، وكذلك أغلقت البنوك العربية وصادرت أموالها، وأصدرت بطاقات شخصية لمواطني القدس من وزارة الداخلية الإسرائيلية، كما ألغت الجهاز القضائي القائم في القدس الشرقية؛ المكون من محاكم الصلح والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، وتم نقل مقر محكمة الاستئناف من القدس إلى مدينة رام الله. ولم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس عند هذا الحد، فقد أصدرت قانون التنظيمات القانونية والإدارية لعام ١٩٦٨م، وطبقاً للمادة ١٦ منه اعتبر المحامون العرب المقيمون في مدينة القدس أعضاء في نقابة المحامين الإسرائيليين، ويخضعون بالتالي لكل الالتزامات التي يربتها عليهم قانون نقابة المحامين الإسرائيليين لعام ١٩٦١م (زايد، ١٩٧٤، ٢٧١).

وبالنسبة للمحاكم الشرعية، فقد لجأت السلطات الإسرائيلية لإصدار قانون أعطت فيه للمحكمة الشرعية في يافا صلاحية الفصل في القضايا التي تختص بنظرها المحكمة الشرعية الابتدائية في مدينة القدس؛ وذلك بقصد إلغاء صلاحية المحكمة الشرعية في القدس وتجريدها من صلاحياتها، كما أعلن وزير الأديان الإسرائيلي أن القاضي الشرعي والمحكمة الشرعية في القدس لا وجود لهما من الناحية القانونية في دولة إسرائيل، وإنه لا صلاحيات لهما لبحث الأحوال الشخصية لمواطني شرق القدس بعد أن وحدت المدينة (صحيفة الاتحاد، ١٩٦٨، ٨).

وفي ٣١/٧/١٩٦٨م، أصدرت محكمة يافا الشرعية قراراً يقضي بأنه لا صلاحيات لشخص أو لمحكمة في الجانب الشرقي من القدس بمباشرة الفصل في الأحوال الشخصية للمسلمين، وأن صلاحيات الفصل في قضايا الأحوال الشخصية هي لمحكمة يافا الشرعية باعتبار أن قاضيها قد أدلى أمام

رئيس دولة إسرائيل بتصريح الإخلاص للدولة قبل مباشرة مهامه، وأنه لا قضاء لغيره في القدس لعدم صدور تعيين رسمي له من السلطات الإسرائيلية، بعد أن أصبحت القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل (صحيفة الاتحاد، ١٩٦٨، ٨).

وقامت أيضاً دولة الاحتلال بتغييرات جوهرية في المناهج التعليمية في مدينة القدس وضواحيها؛ فألغت تدريس المناهج التعليمية التي كانت موجودة قبل الاحتلال إلغاء تاماً من المدارس الحكومية، وفرضت على هذه المدارس تدريس المنهج الثقافي والتعليمي الإسرائيلي المطبق على العرب الفلسطينيين لعام ١٩٤٨م.

وفي العام ١٩٨٠م، تم تأكيد جميع هذه الإجراءات والترتيبات بشأن القدس من خلال سن قانون أساسي "القدس عاصمة إسرائيل" وينص علي ما يلي:

- توحيد القدس كونها عاصمة "إسرائيل".
- القدس هي مقر رئيس الدولة والكنيسة والحكومة والمحكمة العليا.
- ضمان حماية الأماكن المقدسة وحرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الأديان.
- على الحكومة الاهتمام بتطوير القدس.

بهذه الإجراءات الإدارية والتشريعية، تمكنت إسرائيل من أسرلة القدس سياسياً ودينياً وجغرافياً وديموغرافياً وعمرانياً، وبهذا تم عزلها

سياسيا، وتمكنت من خلق واقع جديد أدى في النهاية إلى استيطان وتهويد القدس وتغيير معالمها العربية والإسلامية والمسيحية.

المحور الثاني

سياسة الاستيطان و تهويد القدس في ضوء

القانون الدولي الإنساني

إن ما تقوم به إسرائيل من تهويد للقدس، وبناء المستوطنات تقف حائلا في طريق الحل المطروح في هذه الفترة وهو حل الدولتين، بالإضافة إلى هذا فإن القانون الدولي والإنساني بأحكامه وقواعده كان قد وضع الحل على أساس القرار "٢٤٢" والقرار "٣٣٨".

وفي عام ١٩٤٩ صدرت اتفاقية جنيف الرابعة وهي تُعد القاعدة القانونية الدولية لبيان حقوق وواجبات السلطة المحتلة في الإقليم المحتل.

وإذا كان الغرض من اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩م، هو تجنب تكرار أفظائع وأشكال الحرمان الجماعي لحقوق الإنسان، التي فرضت على السكان المدنيين أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل النازيين في أوروبا والعسكريين اليابانيين في آسيا، وبما أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في القدس، وعلى الأراضي الفلسطينية يتناقض مع القانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإن المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية "إيلون مورية" - ٧٩/٣٩٠، في ٢٢/١٠/١٩٧٩م - أقرت على أن إسرائيل ملتزمة بمؤتمر لاهاي الرابع لأنه قد أصبح مقبولا كقانون عُرفي على الصعيد الدولي.

إن دولة الاحتلال الإسرائيلي، أعطت لنفسها صلاحيات تتجاوز تأمين المصالح الأمنية لها، ويؤكد على ذلك ما ورد في المادة ٣ من منشور رقم ٢

الصادر عن القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية في ١٩٦٧/٦/٧م، حيث منح هذا المنشور الحاكم العسكري صلاحيات تشريعية وتنفيذية وإدارية بالمنطقة.

وقد أجمع فقهاء القانون الدولي على أن طبيعة الحكم العسكري الاحتلالي تكون مؤقتة وتزول بزوال الاحتلال، كما أن الاعتبارات الشرعية والقانونية اعتمدت فقط المصالح الأمنية في المنطقة، وتأمين مصالح السكان المدنيين فيها، ولا يجوز للقوة المحتلة اعتماد أية مصالح وطنية أو اقتصادية أو اجتماعية لها، ما دامت هذه الاعتبارات لا تتطلبها المصلحة الأمنية، ومن خلال هذه المبادئ القانونية العامة، فإنه لا يجوز لقوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بناء أية مستوطنة مدنية على الإقليم المحتل، أو حتى شق طريق لخدمة المستوطنة، وإنما تنطبق عليه قواعد الاحتلال الحربي، حيث تنص المادة "٤٣" من أنظمة لاهاي لسنة ١٩٠٧م على ما يلي :

"حيث إن سلطة الحكم الشرعي قد انتقلت في الواقع إلى يد المحتل، فعلى هذا الأخير أن يتخذ كل ما يستطيع من تدابير ليستعيد ويضمن إلى أقصى حد ممكن النظام العام والسلامة مع احترام القانون الساري في البلد، إلا إذا منع من ذلك منعا مطلقاً".

وعلى الرغم من وجود مبادئ قانونية في متن قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية، إلا أنها قد أفرغت من محتواها بإتباع سياسة الأمر الواقع من خلال بناء المستوطنات، لتخلق واقعاً سياسياً على الأراضي الفلسطينية؛ مع أن هذه المستوطنات تشكل مواقع عسكرية ذات طبيعة مؤقتة تزول بزوال الاحتلال وفقاً للقانون الدولي (زايد، ١٩٧٤، ٢٧٧).

أما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، فقد منحت في المادة "٤٩" عناية خاصة للأراضي المحتلة من أجل حماية السكان المدنيين من سلطات الاحتلال، حيث تحظر تماماً وبنصوص لا تقبل أي لبس، إقامة قوات الاحتلال المستوطنات المدنية في الأراضي المحتلة بغض النظر عن طبيعة هذه المستوطنات، فأشارت إلى أنه: "لا يجوز للقوة المحتلة أن ترحل أو تنقل بعض أفراد شعبها من المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". (نصولي، ١٩٩١، ٥٩٦).

بطلان المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة:

إن قيام دولة الاحتلال بالاستيطان في القدس والأراضي المحتلة، يخالف اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وتشكل خرقاً صريحاً للقانون الدولي، وقد ساندت هيئات دولية عديدة الرأي القانوني القائل بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، ومن بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية والتي ترى أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس (الأمم المتحدة، ١٩٨٢، ٢٠)، واللجنة الدولية لفهاء القانون الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم "٤٦٥" المؤرخ في ١٩٨٠م/٣/١ والذي اتخذ بالإجماع، وجاء فيه: "إن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكلية أو المركز المؤسس للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م بما في ذلك القدس، أو أي جزء منها باطل، وليس له أي صحة قانونية وأن سياسة إسرائيل وممارستها المتمثلة في توطين

قطاعات من سكانها، ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكها شديداً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط" (زايد، ١٩٧٤، ٢٨٠).

أما قرار لجنة للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم "١٣/١٠" لعام ١٩٨٧م، والذي شجب سياسات الاستيطان التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ومن بينها القدس، وطالب بوقف بناء المستوطنات الجديدة، وإزالة المستوطنات القديمة، واعتبرها غير مشروعة وعقبة خطيرة تعترض سبيل السلم.

كما أكدت اللجنة في قرارها رقم "١١/١٢" لعام ١٩٨٩م، على أن الممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكات واضحة للقوانين الدولية؛ وعلى وجه التحديد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في آب /أغسطس ١٩٤٩م، والتي أعيد التأكيد عليها في قرار مجلس الأمن "٦٠٧" "١٩٨٨م" المؤرخ في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨م، و"٦٠٨" "١٩٨٨م" المؤرخ في ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨م.

قرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم "٣/١٩٨٤" الذي اتخذ في الدورة "٤٠"، والمؤرخ في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٨٤م، والذي أدانت فيه احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وكذلك إمعان إسرائيل في التوسع في استعمار هذه الأراضي، بغرض تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة بما فيها القدس، وتغيير هيكلها المؤسسي ومركزها.

أما قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم "٥٣"، بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٠م، فقد شجب السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي والمياه بما في ذلك الممارسات الاستيطانية في الأراضي المحتلة (ارشيدات، ١٩٩٢، ٦٣).

وعلى الرغم من المعارضة الدولية الواضحة، فإن السياسة الإسرائيلية الاستيطانية قد زادت حدة في الأراضي المحتلة، واتسعت إجراءاتها التعسفية؛ مما يدل على تنفيذ مخطط المرحلة السادسة لمشروع القدس الكبرى؛ وذلك من خلال توسيع الاستيطان خاصة في المدينة المقدسة.

وفي هذا هذا العام ٢٠١٤م، ما زالت الحكومة الإسرائيلية تقرر بناء الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس، وعلى أثر استمرارية الاستيطان أدان الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "ليستربيرت" هذا البناء وقال: "بأن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية حسب القانون الدولي وإنها تقوض علاقات الثقة وتهدد قابلية تحقيق حل الدولتين، وقال نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس الفلسطيني: "إن إقامة الوحدات الاستيطانية الجديدة محاولة لإفشال المفاوضات قبل أن تبدأ". أما وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" فقد صرح مرارا: أن الولايات المتحدة الأمريكية تدين بناء المستوطنات.

أما بالنسبة لإقامة الحي اليهودي في القدس الشرقية فهو من أخطر المشاريع الاستيطانية الكبرى؛ والهدف الإسرائيلي من وراء ذلك كله هو عزل باقي أراضي السلطة الفلسطينية عن مدينة القدس.

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس فكر وإبداع (بين التهويد العمراني والعزل السياسي)

المحور الثالث

أثر استمرار سياسة تهويد القدس على عملية السلام

في الشرق الأوسط

إن استمرار حكومة إسرائيل في تهويد مدينة القدس يشكل عائق كبير أمام الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ المتمثلة في حق تقرير المصير، وإقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة، والحدود، ومن خلال هذه الثوابت، كانت المجازفة التاريخية الفلسطينية، التي أقدمت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، والمتمثلة بالاعتراف المتبادل، وتوقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣م، والاتفاقية المرحلية لقطاع غزة والضفة الغربية لعام ١٩٩٥م، ومذكرة "واي ريفر" لعام ١٩٩٨م ومذكرة "شرم الشيخ" لعام ١٩٩٩م، وكذلك "خارطة الطريق ٢٠٠٣م؛ كل ذلك كان من أجل تحقيق سلام عادل ودائم شامل في منطقة الشرق الأوسط، بينما الجانب الإسرائيلي يراوغ ويماطل في تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ويعلن المرة تلو الأخرى عن استعداداته للتفاوض على أساس السلام مقابل السلام وآخر هذه الاستعدادات الوهمية المفاوضات التي عُقدت في منتصف شهر أغسطس من عام ٢٠١٣ والتي بدأتها إسرائيل بالموافقة على بناء ١٠٩٦ وحدة استيطانية في الضفة الغربية و٦٣ في القدس الشرقية، وهذا يدعو إلى السخرية؛ لأن إسرائيل لم تتوقف عن تهويد القدس وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، وعن ممارساتها وسياساتها التي تعمل على إحاطة المدينة بالمستوطنات من كافة الجهات.

إن هدف إسرائيل من الاستمرار في التهويد وبناء المستوطنات في القدس وفي الضفة الغربية هو للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية على

أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وفي هذا السياق أوضح الباحث أنه لن يكون هناك سلام إلا إذا تحققت الثوابت الفلسطينية، واعترف الجانب الإسرائيلي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن حقوق الشعب الفلسطيني، تتعرض للتخريب يومياً؛ عن طريق سياسة بناء المستوطنات والإغلاق والحصار الاقتصادي وهدم المنازل ومصادرة الأراضي والإبعاد بالإضافة إلى عدم الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية؛ وإذا وافقت إسرائيل على الإفراج عن بعض الأسرى يكون ذلك لتحقيق مكاسب سياسية وكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية ويكون عدد الأسرى المفرج عنهم قليل جداً إذا ما قورن بالعدد الاجمالي للمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وآخر هذه الافراجات هي أن إسرائيل وافقت على الافراج عن حوالي ١٠٠ أسير، ويكون ذلك على أربع دفعات؛ أولها يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٨/١٣ حيث سيفرج عن ٢٦ أسير. إن للشعب الفلسطيني حقوق؛ هذه الحقوق التي طالما انتهكت بطريقة وحشية من قبل إسرائيل سوف تؤدي بالمنطقة إلى استمرارية عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني.

إن استمرار إسرائيل في احتلالها للقدس؛ بشطريها الغربي والشرقي وباقي الأراضي الفلسطينية، يمثل تهديداً للحقوق المدنية والقانونية للشعب الفلسطيني؛ لأنه لا يجوز قانوناً لقوة محتلة أن تغير طبيعة الأراضي المحتلة بصفة دائمة، أو أن تضم أو تطرد أو تنقل المدنيين من الأراضي التي تحتلها.

وإنه حريّ بالبحث أن يوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتياهو" أكد مراراً على عزم حكومته بناء المزيد من المستوطنات في القدس

وفي الأراضي المحتلة؛ وكانت هذه التأكيدات في بداية عام ٢٠١٠م، عندما قال: "ساستمر في البناء في القدس الشرقية مثلما بنى فيها أجدادي قبل ٣٠٠٠ عام.

أوضح الباحث أن "نتيناهاو" يقصد بأجداده داوود عليه السلام عام ١٠٩٢ ق.م، إن الحقيقة التي لم يعرفها أو تجاهلها "نتيناهاو" هي؛ أن "داوود" - عليه السلام - عندما دخل القدس؛ دخلها محتلا بعد حرب طاحنة ضد الكنعانيين، وأسس مملكته، وعاش على عرشها ثلاثة وثلاثين عاما، ثم خلفه ابنه "سليمان" - عليه السلام - الذي عاش على عرشه أربعون عاما، وبعد وفاته انقسم اليهود إلى قسمين: منهم من أيد "رحبعام بن سليمان" الذي أستمر في حكم مملكة أبيه في الجنوب أي في القدس، ومنهم من أيد "يربعام بن سليمان"؛ الذي أسس مملكته في الشمال أي في نابلس "شكيم"؛ عاشت مملكة "رحبعام" حوالي ٣٣٧ عام، وعاشت مملكة "يربعام" حوالي ٢٦٥ عام، ويتضح أن المملكتان انتهتا بعد أن دُمرتا مرارا؛ مرة على يد البابلي "نبوخذ نصر" عام ٥٨٦ ق.م، ومرة على يد الروماني "تيطس" عام ٧٠م، ومرة على يد الروماني "هدريان" عام ١٣٥م، الذي دمر القدس بالكامل، وبنى على أنقاضها مدينة جديدة أطلق عليها اسم "إلياء كابوتيلينيا"، واستمرت المدينة تحمل هذا الاسم حتى دخلها "عمر بن الخطاب" - رضي الله عنه -، أما بالنسبة لليهود فقد سبوا مرتين؛ الأولى: في السبي البابلي الأول، والثانية: في السبي البابلي الثاني، وبعد "هدريان" انتهى الوجود اليهودي من القدس، حتى أنهم منَعوا من دخولها؛ وانتهت مملكتهم، بمعنى آخر انتهى الوجود اليهودي من القدس ومن نابلس بالحروب، مثلما دخلوها بالحروب، ووفقا للقانون الدولي المعاصر فإن الاحتلال ينتهي بزواله من الأرض التي احتلها؛

باختصار؛ إن هذه النوايا التعسفية التي يحملها "نتيناهاو"، ستؤدي إلى إلغاء أي أساس ذي معنى لسلام عادل ودائم وشامل في المنطقة؛ ليس هذا فحسب بل ستؤدي بالمنطقة إلى كارثة وإلى حالة اللاإستقرار الأمني والسياسي الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الرابع

بطلان سياسة المصادرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية

قامت دولة الكيان الإسرائيلي على مدى سنوات الاحتلال باغتصاب ملكية الأموال والأموال في القدس الشرقية المحتلة وفي الكثير من المدن الفلسطينية؛ سواء منها الملكية الخاصة أو العامة؛ وخاصة ملكية الأراضي التي استهدفت لبناء المستوطنات عليها، وقد استخدمت إسرائيل في ذلك أساليب ووسائل مختلفة مثل المصادرة والاستيلاء والاستملاك "تزع الملكية" وأقامت المستوطنات على هذه الأملاك.

ومن أخطر الوسائل التي استخدمتها إسرائيل في مصادرة الأراضي؛ تلك التي تم تطويرها عام ١٩٧٩م، في ظل حكومة الليكود، حيث أعلنت إسرائيل وفقاً لأحكام قانون صدر أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية، أن أراضي الضفة الغربية والقدس التي لم تكن مزروعة أو لم يتم تسجيلها قانوناً لدى السلطات الأردنية قبل عام ١٩٦٧م، تعتبر من أراضي الدولة.

وعندما أقامت إسرائيل مستوطناتها على أراضي الدولة، أو الأراضي غير المأهولة، فإنها قصدت بذلك "الأراضي الميري" أو "الأراضي الموات" مع العلم بأن الأرض الميري هي أرض خاصة، وهذا مثبت في القانون الأردني الذي يعتبر امتداداً لقانون الأراضي العثماني.

بلغ الاستيطان الإسرائيلي ذروته (U.N.report, 1997)، حيث إنه يوجد الآن حوالي ١٧٥ ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في القدس وضواحيها في ٩ مستوطنات، وصادرت سلطات الاحتلال ما يعادل ٨٤% من مساحة المدينة المقدسة، وشيدت أكثر من ١٥ بؤرة استيطانية وبات الإسرائيليون يملكون أكثر من ٦٥% من مساحة الضفة الغربية (صحيفة الحياة الجديدة، ٢٠٠١، ٦).

تقييم الإجراءات الإسرائيلية بشأن عمليات المصادرة والاستيلاء في ظل القانون الدولي الإنساني:

إن فقهاء القانون الدولي اعترضوا على الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق باستملاك واستيلاء ومصادرة واكتساب العقارات في القدس و الأراضي العربية المحتلة، هو مجموعة المبادئ وأحكام القانون الدولي التي أشارت إليها لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية والمتمثلة في الآتي:

- منع ضم الإقليم، أو نقل أي جزء من السكان المدنيين للدولة المحتلة لاستيطان الأراضي المحتلة.
- تنص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، على أن افتراض الاحتلال العسكري مؤقت، وحالة واقعية، لا تجيز التصرف بالإقليم المحتل.
- تنص المادة ٤٦ من الأنظمة الملحقه باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م، على حظر مصادرة الأملاك الخاصة، والمادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، تجعل السلطة المحتلة قاصرة على إدارة الأملاك العامة المملوكة للدولة المعادية.

▪ لا يحق لسلطة الاحتلال التصرف بالأموال العامة؛ بالبيع أو بأي تصرف آخر، وتعتبر مصادرة الأملاك الخاصة وبيعها باطلة. في ١٢ / ٨ / ١٩٤٧م، أقرت محكمة النقض الإيطالية أن سلطات الاحتلال مقيدة بالقوانين الدولية فيما يتعلق بالمصادرة، ولا يجوز لها الاستناد إلى القانون المحلي القائم في الأراضي المحتلة (Inzitoscaliciy,1953),613).

وفي ١٩٤٣/١/٥م أي أثناء الحرب العالمية الثانية، أصدرت دول الحلفاء إعلاناً، أشارت فيه إلى بطلان كل أعمال نقل الملكية التي تمت في الأراضي المحتلة من قبل دول المحور؛ سواء تلك التي تعود للأفراد أو الأشخاص القانونيين؛ وسواء أخذت بشكل النهب أو كمعاملات أخذت الشكل القانوني (النابلسي، ١٩٧٥، ١٧٢).

وبهذا فإن معاملات اكتساب الملكية (U.N.report,1948) العقارية التي قامت بها إسرائيل وسكانها من جهة، وبين سكان الأراضي المحتلة باطلة قانوناً، ولا تنقل الملكية حتى في المجالات التي تم فيها دفع تعويضات لأصحاب الأراضي؛ لأنه في غياب دولة الأصل التي تقوم بالحماية والتوجيه تصبح مثل هذه المعاملة باطلة، حيث يفقد السكان حرية الاختيار وتزول القيود التي تفرضها الدولة عادة لحماية مواطنيها والمصلحة العامة.

المحور الخامس

الادعاءات الإسرائيلية الواهية في التهويد العمراني
والعزل السياسي لمدينة القدس

لم تعترف حكومات دولة إسرائيل المتعاقبة منذ ١٩٦٧م، بأن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية أراضٍ محتلة، بحجة مؤداها أن حيابة الأردن للضفة الغربية، ومصر لقطاع غزة غير قانونية، ولا تملكان عليها

السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس فكر وإبداع (بين التهود العمراني والعزل السياسي)

حق السيادة، وقد حل الوجود الإسرائيلي محلها نتيجة الغزو الدفاعي المشروع - حسب ادعاء الإسرائيلي - الذي تم في حزيران ١٩٦٧م (Schweber, 1970, 364).

يرد البحث على المزايم الإسرائيلية من خلال مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، ويؤكد بأن فلسطين لم تكن في أي وقت بلا سيادة؛ فالسيادة تكمن في الشعب، فقبل الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٧م، كانت فلسطين تابعة للدولة العثمانية؛ التي كانت دولة مستقلة ذات سيادة، وكان جميع سكان فلسطين من رعايا الدولة العثمانية، وطبقا لمعاهدة لوزان المؤرخة ١٩٢٣/٧/٢٤م، انسخت السيادة العثمانية عن باقي الأقاليم العربية ومن ضمنها فلسطين، وأنيطت السيادة للسكان الأصليين في فلسطين وهم الشعب الفلسطيني (Henry, 1974, 203)، وأثناء الانتداب البريطاني كان شعب فلسطين يتمتع بمركز دولي مستقل، ويملك السيادة على أرضه، حيث اعترفت المادة ٢٢/٤ من عهد عصبة الأمم، بأن أقاليم انتداب فئة (أ)، ومنها فلسطين قد وصلت إلى حالة من التقدم تسمح بالاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمة مستقلة.

وبهذا فإن هذه المادة قد أقرت الأساس القانوني لوجود كيان جغرافي ديمغرافي وسياسي في فلسطين، ورغم الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني من جراء تقسيم الأمم المتحدة "الجمعية العامة" فلسطين إلى دولتين، والأحداث التي أعقبت التقسيم، والتي حرمت الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، ومنعته من ممارسة سيادته فوق أرضه (الشامي، ١٩٨٩، ١٦٩)، لم يفقد الشعب الفلسطيني سيادته على فلسطين.

وفي عام ١٩٤٨م، تولت الأردن المسؤولية الإدارية على الضفة الغربية والقدس الشرقية، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وقد

اعتبر الوجود الأردني والمصري عقب عام ١٩٤٨م، في فلسطين، استناداً للقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية بإجماع الدول الأعضاء في الجامعة العربية في ١٢/٤/١٩٤٨م، تدبيراً مؤقتاً خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال (الأمم المتحدة، ١٩٨٢، ٥).

وفقاً للقوانين والأعراف الدولية فإن السيادة تكمن في الشعب ولو أُحتل هذا الشعب لعشرات أو مئات السنين، وعلى أثر ذلك فإن السيادة على الإقليم الفلسطيني كامنة في الشعب الفلسطيني، صاحب الإقليم الشرعي (النابلسي، ١٩٧٥، ٢١٢)، وما الوجود الإسرائيلي إلا وجوداً احتلالياً مؤقتاً، تنطبق عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، أما الادعاء الإسرائيلي الآخر القائل بمشروعية الغزو الدفاعي ففيه مغالطة (قرار محكمة النقض الإيطالية، ١٩٥٤)، حيث إن إسرائيل استخدمت القوة المسلحة ليس دفاعاً عن النفس بل كان انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (النابلسي، ١٩٧٥، ٢١٢).

وفي هذا السياق قال "وينسى رايت" أحد فقهاء القانون الدولي: "إن الاحتلال الحربي حتى ولو تم نتيجة لحالة الضرورة التي يقتضيها الدفاع عن النفس أو تم بإذن الأمم المتحدة لا يكسب الملكية ويمتنع على الدولة المحتلة أن تتخذ إجراءات وتفرض واقعاً لمصلحتها، كما يعتبر الضم أثناء استمرار الحرب غير ساري المفعول ولا يكسب المنتصر أية امتيازات تتجاوز وضعة كطرف محارب محتل للإقليم". (ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٤/٢)

وبهذا فإن أي اكتساب للإقليم نتيجة الغزو غير المشروع يعتبر غير ساري المفعول وباطلاً لأن القانون الدولي يتطلب المعاقبة على الأعمال غير المشروعة، وكذلك لا يجوز للمعتدي أن يستفيد من ثمار عدوانه.

واعترفت "الأمم المتحدة" بسيادة الشعب الفلسطيني على أرضه، ويُعتبر هذا الاعتراف خطوة أخرى تعزز أحكام القانون الدولي. فالقرار رقم

"٣٢٣٦" الصادر في ٢٢/١١/١٩٧٤م، يُعد من أهم القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة التي أكدت فيه على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف؛ وخصوصاً الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية وحق العودة.

المحور السادس

تحليل القرارات الدولية من الاستيطان الاسرائيلي

لتهويد مدينة القدس

قامت إسرائيل باحتلال القسم الشرقي من مدينة القدس بما فيها البلدة القديمة في يونيو ١٩٦٧م، وبدأت باتخاذ إجراءات تهويدها وتفريغها من العرب. بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة التي انعقدت في ١٧ يونيو ١٩٦٧م، بمناقشة قضية القدس في إطار أزمة الشرق الأوسط، واتخذت قرارها "٢٢٥٣" في ٤ يوليو ١٩٦٧م، والذي أعربت فيه عن قلقها الشديد من التدابير الإسرائيلية الهادفة لتغيير وضع المدينة، واعتبرت هذه التدابير غير صحيحة، وطالبت إسرائيل بإلغائها والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع المدينة (ماليسون، ١٩٧٩، ٣٩).

وفي ١٠ يوليو ١٩٦٧م، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى الجمعية العامة، والذي أوضح فيه أن إسرائيل لم تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها تجاه تغيير وضع القدس.

وفي نهاية يوليو ١٩٦٧م وأصدرت الجمعية العامة قرارها رقم "٢٢٥٤"؛ تأكيداً لقرارها السابق، وطالبت إسرائيل بإلغاء التدابير كافة التي

اتخذت بشأن تغيير وضع القدس، وعلى أثر هذا القرار عُين السفير السويسري "تالمان" ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة؛ لدراسة الأوضاع في القدس، وقدم تقريره في ١٢ سبتمبر ١٩٦٧ م، مؤكداً أن إسرائيل سيطرت على القدس بكاملها، وتطبق التشريعات الإسرائيلية عليها، وعلى بعض المناطق العربية المحيطة بها والتي كانت تابعة للإدارة الأردنية، كما أنها بدأت في عملية تهجير السكان العرب والاستيلاء على العديد من الأراضي العربية. (نصولي، ١٩٩١، ٦٠١)

وفي قرارها ٢٨٥١ الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١م، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتهويد القدس، والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة باطلة ولاغية كلياً، ومنذ ذلك التاريخ توالى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد هذه الحقائق، حيث كان هناك بند ثابت سنوياً يدرج في جدول أعمالها من خلاله كانت تقرر أن الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أراضٍ عربية ويحظر على سلطة الاحتلال إجراء أي تعديلات قانونية أو إدارية أو سكانية عليها.

في مدريد عام ١٩٩١م، بدأت المسيرة السلمية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط، واستمرت الجمعية العامة في متابعتها، حيث أصدرت قراراً في ١٢ ديسمبر ١٩٩٦م، أكدت من خلاله حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، أصدرت أيضاً قراراً في ١٢ مارس ١٩٩٧م أكدت من خلاله أن إسرائيل تشكل قوة احتلال، وأنها تخالف الأحكام الدولية واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م، في سياستها الاستيطانية، التي تمارسها في الأراضي المحتلة، وأن القدس العربية تعد جزءاً من الأراضي المحتلة الخاضعة للقانون الدولي

فكر وإبداع

وأحكامه الملزمة، كما طالبت إسرائيل بالتوقف عن البناء في مستوطنة "هارحوما" بجبل أبو غنيم، إلّا أن استمرار إسرائيل في ممارساتها غير الشرعية؛ أدى إلى عقد الجمعية العامة دورة استثنائية طارئة في ١٤ ابريل ١٩٩٧م، تحت صيغة "الاتحاد من أجل السلام"؛ لدراسة الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، حيث أدانت جميع الممارسات الخاصة ببناء المستوطنات وتهويد مدينة القدس، وأكدت على ضرورة التنفيذ الدقيق للاتفاقيات التي توصل إليها بين إسرائيل وفلسطين.

وقد تركزت قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل في إدانتها لما تتخذه من إجراءات لضم وتهويد القدس وتغيير تكوينها الديموغرافي، وطالبتها بإلغاء هذه الإجراءات باعتبارها باطلة، في ظل هذه الظروف السياسية المعقدة؛ أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة والغير المنفذة (المعلقة) بمدينة القدس نذكر منها:

■ قرار مجلس الأمن رقم "٢٤٢" الصادر في نوفمبر ١٩٦٧م، طالب هذا القرار إسرائيل بالجلء عن الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ولما لم تمتثل إسرائيل لهذا القرار أصدر مجلس الأمن القرار رقم "٢٥٢" في ١٩٦٨/٥/٢١ والذي نص على اعتبار جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية والأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة.. ويدعو إسرائيل إلى إبطال هذه الإجراءات وإلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يُغيّر من وضع القدس. وعاد الباحث للقرار "٢٤٢"؛ لأنه تضمن مبدأ أصبح مستقرا في القانون الدولي المعاصر؛ وهو يُعد من المبادئ التي

يكاد يجمع عليها الفقه والقضاء والعمل الدولي بوضوح بما لا يدع مجالاً للتفسير أو التأويل؛ ألا وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الإقليم بطريق القوة أو الغزو، وعدم جواز ضم الإقليم أو اكتساب السيادة عليه؛ وبما أن القدس الشرقية والأراضي العربية قد احتلت من قبل الجيش الإسرائيلي، فإنه لا يسمح بأي تغييرات إقليمية لصالح إسرائيل، ويطلب سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة في النزاع الأخير. (خير، ١٩٧٩، ١٤٨)

■ كما أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم "٢٥٣" في نفس العام ١٩٦٨م، وطالب هذا إسرائيل بإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذت حيال القدس، وإعلان عدم شرعية جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والتصرفات التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك نزع الملكية للأراضي والممتلكات؛ بهدف تغيير الأوضاع فيها (نصولي، ١٩٩١، ٦٠٩).

■ ثم صدر القرار رقم ٢٦٧ في ٣ يوليو ١٩٦٩م، وأكد أن الاستيلاء على الأراضي من خلال الغزو العسكري غير مقبول، كما أبدى أسفه لتجاهل إسرائيل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، كما شجب جميع الإجراءات المتخذة من جانب إسرائيل والهادفة إلى تغيير وضع القدس وعدها باطلة، وطالب إسرائيل مجدداً بإلغاء الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

■ والقرار رقم ٢٧١ الصادر في ١٥ سبتمبر ١٩٦٩م، الذي أدان جريمة حرق المسجد الأقصى وتدنيسه، وطالب إسرائيل باحترام القوانين الدولية، واتفاقيات جنيف المتعلقة بالاحتلال العسكري، والكف عن النشاطات التي تمس نشاط المجلس الإسلامي الأعلى في القدس.

- القرار رقم ٢٩٨ الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٧١م، والذي ندد فيه المجلس بالسلوك الإسرائيلي؛ الذي لم يحترم الشرعية الدولية، وأكد بطلان الإجراءات الإسرائيلية، وطالب بإلغاء الإجراءات كافة التي اتخذتها إسرائيل حيال القدس.
- القرار رقم ٤٧٨ الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٨٠م، والذي أكد فيه المجلس عدم شرعية الاستيلاء بالقوة على الأراضي، كما ندد بشدة السلوك الصهيوني الخاص بإصدار إسرائيل القانون الأساسي للقدس، وعدم احترامها القرارات السابقة وأكدت أن سن إسرائيل هذا القانون يمثل انتهاكاً للشرعية الدولية، ولاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م، فيما يتعلق بحماية المدنيين وقت الحرب، ثم أمر بعدم اعترافه بهذا القانون الأساسي وغيره من الإجراءات المماثلة، وطالب مجلس الأمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم اعتماد بعثاتها الدبلوماسية في مدينة القدس.
- القرار رقم ٥٩٢ الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٨٦م، الذي بين الوضع الخاص بالقدس، ودان وشجب بقوة إطلاق الجيش الإسرائيلي النيران على الطلاب العزل، وطالب إسرائيل بالإفراج عن المحتجزين، والالتزام باتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.
- القرار رقم ٦٧٢ الصادر في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠م، والذي عبر فيه مجلس الأمن عن قلقه من أعمال العنف التي تمت في الحرم الشريف يوم ٨ أكتوبر، وفي الأماكن المقدسة الأخرى في مدينة القدس، ما أسفر عن استشهاده ١٥٠ من المصلين الفلسطينيين، كما أدان أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية.

▪ القرار رقم ٦٧٣ الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠م، والذي شجب فيه مجلس الأمن رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال مبعوث الأمين العام للمنظمة، وحثها على إعادة النظر في هذا القرار (نصولي، ١٩٩١، ٦١١).

▪ القرار رقم ٦٦١ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠م، وفيه أكد المجلس عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب، كما شجب قرار الحكومة الإسرائيلية الخاص بإبعاد المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة.

▪ القرار رقم ٩٠٤ الصادر في ١٨ مارس ١٩٩٤م، الذي أدان فيه المذبحة التي ارتكبتها المستوطنون ضد المصلين في الحرم الإبراهيمي بالخليل، والتي أدت إلى استشهاد ٥٠ فلسطينياً، وطالب المجلس بمصادرة الأسلحة من المستوطنين الإسرائيليين (فوده، ١٩٦٧، ٧٠).

يتضح من خلال تتبع قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن بخصوص القدس، تغيب الحديث عن القدس الغربية، مع العلم بأنها في واقع الأمر أراضٍ احتلها اليهود عام ١٩٤٨م (شهاب، ١٩٩٥، ٦٠)، لهذا فإن هذا الاحتلال يخضع لمبدأ عام في القانون الدولي؛ وهو مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة؛ لذلك فإن الحديث عن القدس الشرقية فقط يُعد انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإضافة إلى ذلك فإن الحديث يجب أن يشمل القدس الشرقية والغربية معاً، لأن القدس الغربية لم تكن ضمن الحدود التي حددها قرار التقسيم رقم "١٨١"، بل احتلها اليهود في حرب ١٩٤٨م والغريب في ذلك هو أن النظام الرسمي العربي نسي القدس الغربية، وأصبح لا يتكلم إلا عن القدس الشرقية، حيث سائر الأمم المتحدة في ذلك.

ووثق الباحث كلامه بما قاله الأستاذ: "توماس مالميسون" ؛ أستاذ القانون الدولي في جامعة جورج واشنطن، إذ كتب يقول: "إن العدالة والقوة ضروريان في التسويات السلمية، وحين يقل استعمال العدالة يكثر استعمال القوة، إن الحاجة إلى عدالة حقيقية في التسوية العسكرية المفروضة على القدس وفلسطين من جهة واحدة، ستؤدي إلي استعمال أكبر ومتزايد للقوة" (مالميسون، ١٩٧٩، ٤٥).

ولذلك يترتب على الأسرة الدولية ممثلة بمجلس الأمن، الذي يجب أن يستأنف النظر في قضية اتخاذ تدابير عاجلة، من أجل انسحاب إسرائيل من مدينة القدس بشطريها، كونه لا يوجد أي قرار دولي إلى الآن يعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، وذلك لبسط السيادة الفلسطينية عليها، وهذا الموقف الدولي يخرج الأمم المتحدة من مستنقع سياسة الكيل بمكيالين.

وفي مرحلة ما بعد ١٩٦٧م، ركزت قرارات الأمم المتحدة على اعتبار القدس الشرقية أرضاً عربية محتلة، ولا يجوز تغيير الأوضاع الديمغرافية أو السياسية فيها، وأن أي تغيير يعتبر باطلاً، ولا يُعتد به، فالأمم المتحدة إذ تقرر عدم شرعية التغييرات الإقليمية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية، وتقرر عدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل نتيجة احتلالها للأراضي العربية، كما تؤكد على بطلان التصرفات التي تصدر خلافاً لقواعد القانون الدولي، وتدعم مبدأ الشرعية القائم على سيادة القانون الدولي، لكي يحل محل سياسة الأمر الواقع، التي تمارسها إسرائيل منذ احتلالها للأراضي العربية؛ ومن ضمنها القدس، ولكن كان من الواجب أن تتضمن قرارات الأمم المتحدة إلغاء كافة التدابير التي اتخذت عقب استيلاء إسرائيل على الجزء الغربي من مدينة القدس، أثناء

العمليات الحربية في عامي ١٩٤٧-١٩٤٨. وإذا كان هناك إجماع من قبل المجتمع الدولي، على أن القدس الشرقية مدينة محتلة، تكمن السيادة فيها لسكانها الأصليين، أصحاب الإقليم الشرعي؛ وهم الفلسطينيون، فإن ذلك ينطبق على القدس الغربية؛ باعتبارها أراضٍ محتلة استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨م.

ومن جانب آخر، يؤخذ على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، أنها تصدر على شكل توصيات؛ كما هو حال قرارات الجمعية العامة أو أنها لا تقترن بآلية وإطار زمني محدد لتنفيذها، كما أن قرارات الأمم المتحدة لم تتخذ استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ الذي يوجب ربط القرارات بآليات تنفيذها ضمن فترة زمنية محددة، ويضع عقوبات تصل إلي حد استخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف المعتدي، ورده عن عدوانه.

المحور السابع

قضية القدس في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية

تم استثناء قضية القدس كغيرها من القضايا مثل قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، والمستوطنات اليهودية والحدود والمعابر ، بأرض فلسطين المحتلة صهيونيا منذ عام ١٩٦٧ من اتفاقية أوسلو الجزئية المرحلية، الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني في واشنطن برعاية أمريكية وعربية جزئية ، فأجلت لمفاوضات الحل النهائي التي طالبت لغاية الآن بلا حل حقيقي .

وبذلك بقيت القدس على هامش المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني، واستفردت قوات الاحتلال بالقدس ، وعزلتها سياسياً عن بقية

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ولم يستقد سكان القدس من الحكم الذاتي الفلسطيني بعيد قيام السلطة الفلسطينية فوق جزء من أرض الوطن الفلسطيني المحتل في تموز ١٩٩٤ . وخلال هذه الفترة، عانى المواطنون العرب بالمدينة المقدسة من ويلات الملاحقات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية اليهودية ، بوتيرة متصاعدة دون أن يتمكن أهل القدس أن يعيشوا باستقرار وأمان مع إخوانهم في الضفة الغربية المحتلة (الوسط الشرقي من فلسطين).

ونتيجة لهذا العزل السياسي المفروض قسريا، تضرر أهالي القدس من المسلمين والمسيحيين من الضرائب الصهيونية المتعددة الباهظة، فأرهبوا سياسيا واقتصاديا أمنيا، جراء القمع المتلاحق والمتصاعد أسبوعا بعد أسبوع. وبذلك تكرست سياسة التحريض السياسي والإعلامي والديني اليهودي ضد الفلسطينيين في المدينة المقدسة .

ورغم أن الشعب الفلسطيني، بجميع أحزابه وحركاته السياسية الوطنية والإسلامية يعتبر القدس عاصمة دولة فلسطين ، كما جاء بوثيقة الاستقلال الوطني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ م، المعلنة في الجزائر، من الرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات بالدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، فإن القدس استثنيت من الحل المرحلي في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، وجعلت مدينة أريحا ثم رام الله كعاصمة إدارة مؤقتة للكيان الفلسطيني الجديد الذي أقيم فعليا في ١ تموز ١٩٩٤ (غزة وأريحا أولا) بينما شكلت مدينة غزة المركز الإداري المؤقت الثاني للسلطة الفلسطينية لاحقا .

ولا تزال قضية القدس تشكل مثار خلاف سياسي كبير بين الكيان الصهيوني من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من جهة ثانية. فالخلاف واضح وعميق، ويصر الجانب الصهيوني على الإبقاء على القدس (الأبدية الموحدة) كعاصمة للكيان الصهيوني (إسرائيل)، بينما يصر الجانب الفلسطيني على اعتبار القدس عاصمة لدولة فلسطين العتيدة .

وهذا الأمر يعكس ذاته، بصورة سلبية شمولية على أوضاع المواطنين العرب (المسلمين والنصارى) في المدينة المقدسة، في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية والنفسية والاجتماعية والصحية والفنية والرياضية وسواها. ومن نافلة القول، إن مسألة القدس، تسببت في إندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية، أو انتفاضة الأقصى الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، إثر تدنيس زعيم المعارضة الصهيونية آنذاك (ارئيل شارون - رئيس حزب الليكود) لباحات المسجد الأقصى المبارك ، للتأكيد المزعوم على السيادة الصهيونية على المدينة المقدسة عموماً والمسجد الأقصى خصوصاً، الأمر الذي أسفر عن شرارة مشتعلة للانتفاضة الكبرى الثانية ضد الاحتلال الصهيوني وامتدادها لعموم فلسطين الكبرى ، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً.

السياسة الأمريكية اتجاه القدس:

أن التطور الخطير الذي طرأ على السياسة الأمريكية اتجاه القدس، كان خلال إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" من الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠م، إذ وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠م، وانتهاء ولاية "بيل كلينتون" تولى "جورج بوش الابن" الرئاسة في

الولايات المتحدة، وتوج انحياز أمريكا بالكامل إلى جانب إسرائيل، عندما قام بالتوقيع على قرار للكونغرس الأمريكي؛ باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨م، والمحتل عام ١٩٦٧م، العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠م. (حسين، ٢٠٠٧، ورقة عمل).

وفي نفس السياق قامت لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية "إيباك"؛ وهي إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة في اقناع أعضاء الكونجرس إلى تقديم اقتراح مشروع يُطالب الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الإسرائيلي.

وينص المشروع الذي تقدم به السيناتور الأمريكي "برواندباك" في ٢٠٠٥/٤/١٩ على:

- يتم تداول الاقتراح في مجلس الشيوخ الأمريكي والكونجرس؛ ويشير هذا الاقتراح إلى اعتراف الولايات المتحدة بالقدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل، بالمقابل بعد ستة شهور تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.
- تقوم الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وبعد ستة شهور يتم اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.
- لن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالدولة الفلسطينية حتى يعترف المجتمع الدولي بالقدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الإسرائيلي.
- أوضح الباحث إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية لمجرد أنها تناقش موضوع القدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الإسرائيلي، تكون قد ناقضت نفسها وانتهكت القرارات الأممية التي تعترف بحدود عام

١٩٦٧ وهي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة على أنها أراضٍ محتلة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم "٢٤٢" - سبق الإشارة إليه - الذي تضمن مبدأً أصبح مستقراً في القانون الدولي المعاصر؛ وهو يُعد من المبادئ التي يكاد يُجمع عليها الفقه والقضاء والعمل الدولي بوضوح بما لا يدع مجالاً للتفسير أو التأويل؛ ألا وهو مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الإقليم بطريق القوة أو الغزو، وعدم جواز ضم الإقليم أو اكتساب السيادة عليه، وبما أن القدس الشرقية والأراضي العربية قد أُحتلت من قِبَل الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، فإنه لا يسمح بأي تغييرات إقليمية لصالح إسرائيل، وطالب القرار سحب القوات الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة لعم ١٩٦٧.

رغم هذا إلا أن التعسف الأمريكي المتمثل في استخدام حق النقض في مجلس الأمن وتقديم الدعم المادي والدبلوماسي والمعنوي الكامل لدولة إسرائيل في المحافل الدولية، مما يؤكد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون دولة راعية للسلام في الشرق الأوسط بقدر ما هي حامية لدولة إسرائيل، وداعمة لها في ممارساتها وسياساتها غير الشرعية في الأراضي المحتلة.

النتائج :

توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات الهامة المتعلقة بالسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس وأثرها على التهويد العمراني والعزل السياسي لها؛ نذكر منها:

١. بقاء القدس الغربية تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي مخالف لقرار التقسيم رقم "١٨١" الصادر عام ١٩٤٧م، كما أن بقاء القدس الشرقية تحت سلطة الاحتلال أيضا مخالف لقرار مجلس الأمن "٢٤٢" الصادر عام ١٩٦٧م، والمعروف أن هذا القرار أكد على قاعدة قانونية هامة؛ تنص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وعدم استفادة المعتدي من ثمار عدوانه. وبهذا فإن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس؛ لم تعط أي حق لإسرائيل في أي جزء من القدس، لذا لن يكون أمام المفاوض الفلسطيني سوى التمسك بالحازم بمبدأ السيادة الفلسطينية على القدس بكاملها، وعدم الوقوع في مأزق تقسيم السيادة على المدينة. ف قضية القدس هي قضية سياسية ينبغي على إسرائيل أن تتسحب منها بالكامل؛ وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ويكون من المناسب للمفاوض الفلسطيني طرح قضية القدس بشطريها على طاولة المفاوضات.

٢. تعرضت القدس الشريف، للضم الصهيوني كعاصمة أبدية موحدة للكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة، وما يتبعه من العزل السياسي الشامل عن بقية المحافظات والمدن الفلسطينية وما تلاها من العزل السياسي الإقليمي والدولي عن العالم. ويشكل ذلك انتهاكا صارخا

لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، وتشكل كذلك عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٣. عندما يتعامل المفاوض الفلسطيني مع الواقع المفروض على القضية الفلسطينية في ظل وضع سياسة المفاوضات؛ فإنه يقع عليه رفض جميع المشروعات التي تطالب بتحويل الأماكن المقدسة أو تلك التي تطالب بتقسيم السيادة أو بتأجيل بحث القضية، لأنها ستكون في النهاية لصالح السلطة المحتلة الفعلية على القدس التي يساعدها على ذلك الموقف الأمريكي.

٤. تمر القدس في هذه الأيام على أبواب منعطف تاريخي متمثل في استمرارية سياسة التهويد العمراني لمدينة القدس الشريف : بما تشتمل عليه من : مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان اليهودي ، وطرد وتهجير الفلسطينيين وسحب بطاقات الهوية الزرقاء منهم ، وسن وإصدار القوانين العنصرية عبر الكنيست (البرلمان) ، والإلحاق المحلي بإدارة بلدية القدس المحتلة ، والتخطيط اليهودي لتغيير المعالم العمرانية للمسجد الأقصى المبارك ، وفق العقيدة التدميرية الصهيونية.

٥. لا بد من بذل الجهود السياسية للتصدي للممارسات والإجراءات الإسرائيلية، ويكون ذلك من خلال إرادة فلسطينية وعربية واضحة تسير في اتجاه الضغط على المجتمع الدولي من أجل إنجاح العملية السلمية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني المرابط فوق ثرى الوطن ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وإعلاميا ، لبلوغ الأماني وتحقيق الآمال المنتظرة ولو بعد حين ولكن في ظل الخيارات الاستراتيجية الثلاثة معا دون تفريق بينها وهي : العسكرية والشعبية والسياسية .

٦. القدس هي الفصل في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وأن الشعب الفلسطيني لا زال ينظر للقدس الشريف باعتبارها قلب الأمة، كمدينة عالمية مقدسة بمناظير دينية إسلامية، ودينية نصرانية، وسياسية واقتصادية ومدنية وحضارية شاملة، ولن يكون هناك حل شامل يستثني هذه المدينة، وإن المعتندين بأن سياسة التهود والاستيطان التي تقوم بها حالياً سلطات الاحتلال والتي تهدف إلى تغيير معالم القدس وفرض سياسة الأمر الواقع هم مخطئون لأن القدس عربية إسلامية وستبقى كذلك حتى قيام الساعة.

٧. يجب على القيادة الفلسطينية مدعومة بالقيادة العربية اتخاذ مجموعة من الإجراءات الجماعية، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ تضمن على الأقل حر الاحتلال، وتنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني، وعدم تمويل ومكافأة المحتل، ويجب أن توضع المادة الأولى، والمادة ١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة موضع التنفيذ، بالإضافة إلى ذلك؛ على الأمم المتحدة إعادة النظر في سياستها اتجاه القدس وفلسطين، وعليها أن تعيد النظر في دستورها؛ وخاصة ما يتعلق بحق النقص "فيتو"، وعليها أيضاً أن تتخلص من الهيمنة الأمريكية؛ حتى تتمكن من تنفيذ قراراتها التي أجمعت على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

أولاً: المراجع العربية :

١. ارشيدات، عصام، وآخرون، (١٩٩٢)، "دراسات في القضية الفلسطينية" الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، اربد.
٢. الموسوعة الفاسطينية، (١٩٨٤)، المجلد الأول (أ — ث)، الطبعة الأولى، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق.
٣. الأمم المتحدة (١٩٨٢)، " الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة "، نيويورك.
٤. الخطيب، روي (١٩٧٠)، " تهويد القدس"، لجنة إنقاذ القدس، عمان-الأردن.
٥. شهاب، مفيد (١٩٩٥)، " القانون الدولي وقضية القدس " ، منشور في كتاب دفاع عن عروبة القدس، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.
٦. فوده، عز الدين (١٩٦٧)، " قضية القدس"، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
٧. مالمسون، توماس وسالي ف. مالمسون (١٩٧٩)، تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بقضية فلسطين من جهة نظر القانون الدولي، نيويورك، الأمم المتحدة.
٨. النابلسي، تيسير (١٩٧٥)، "الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية"، م.ت.ف، بيروت، سلسلة كتب فلسطينية، مجلد ٦٢.

ثانياً: الصحف والمجلات

١. جريدة الحياة الجديدة (٢٠٠١)، الموافق ٣١ يناير.
٢. حسين، محمد (٢٠٠٧)، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية القدس"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول لنصرة القدس المنعقد في الفترة ٦-٧ حزيران ٢٠٠٧ في كل من القدس المحتلة وغزة وبيروت.
٣. خير، فاطمة (١٩٩٦)، "البعد الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين"، مجلة صامد الإقتصادي، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥، تموز - آب - أيلول.
٤. صحيفة الاتحاد الظببانية (١٩٦٨)، الموافق ٥ مارس.
٥. صحيفة الاتحاد الظببانية (١٩٦٨)، الموافق ٨ أكتوبر.
٦. محكمة النقض الإيطالية الصادر (١٩٥٤)، "بشأن السيادة على الإقليم الصومالي"، الموافق بتاريخ ١٠ من شهر أغسطس.
٧. ميثاق الأمم المتحدة. المادة ٤/٢.

المراجع الأجنبية : ثالثاً:

1. A.D. Inzitoscaliciy. Fantani (1997), " Italian Court of cassation" , Palestine the U.N.Volume 2.Issue 3, Mid – March.
2. Henry cattan (1974), {Sovereignty and Palestine} The Arab Israeli conflict. Vol., 1 (American Society Of International Law) printer Univ. press.
3. Lorne Kenny (1985) ,The Impact if settlements on peace Efforts, Present and Future ,Israel settlements, Secretariat General The league of Arab State ,Dar AL-Afaq, AL-jadidah.
4. N.chomsky(1983), The fateful Triangle: The united State, Israel and Palestinians ,Boston: South End Press.
5. Report of the Human Rights (1973), UN General Special Committee to Investigate Israeli practices affecting population of the occupied territories Assembly: doc. No, A/914810.Oct.
6. Shahak A .Hopkins(1982),Chairman of the Israel League for human and Civil Rights, quoted by Paul Liaison officer for the united Presbyterian church U.S.A, in a typescript article: {peace for Galilee, Report and Reflection on Twenty Days in Lebanon, Israel. West Bank and Gaza} dated 23 November.